برنامج تنمية الصادرات وتمويل التجارة الخارجية في المنطقة العربية

عمان، فبراير 2022

د. رياض بن جليلي

٧. فجوة تمويل التجارة

تعريف فجوة تمويل التجارة الخارجية وقياسها

- يمكن تعريف فجوة تمويل التجارة على أنها الفارق ما بين إجمالي التمويلات المطلوبة لتمويل التجارة للعمليات الصالحة للتمويل والتمويلات المتاحة الفعلية من قبل جهات التمويل المختلفة.
- يتم تقدير الفجوة باستخدام القيمة المرفوضة لمعاملات التمويل التجاري المقترحة والتي تم الإبلاغ عنها من قبل البنوك المشاركة في الاستطلاع على أن يتم ترجيحها بحسب حصة كل بنك داخل الدولة ثم تقدر الفجوة العالمية كمجموع الفجوات الإقليمية.
- قياس تلك الفجوة يواجه ثلاثة مشكلات أولها صعوبة جمع البيانات من قبل البنوك، وثانيها عدم تعاون غالبية البنوك في الكشف عن تعاملاتها مع العملاء، وثالثها هو عدم القدرة على معرفة حصة طلبات التمويل الصالحة من الإجمالي.

ADB

- اعتمد بنك التنمية الآسيوي على منهجية مكنته من تقدير فجوة التمويل التجاري العالمي في عام 2016 بقيمة 1.5 تريليون دولار، وذلك حسب مسح أجراه البنك عام 2017 للعام الخامس على التوالي بالتعاون مع اللجنة المصرفية في غرفة التجارة الدولية وبمشاركة 515 بنكا من 100 دولة و1336 شركة من 103 دولة. وخلص البنك إلى أهمية دور تمويل التجارة من حيث توفير فرص العمل وذلك عبر تحليل احصائي للانحدار بين أن أي زيادة بـ 10% في تمويل التجارة ينتج عنها زيادة في التوظيف بمعدل 1%، لاسيما وان 86٪ من الشركات المشاركة في الاستطلاع أكدت باستمرار أن الحصول على تمويل تجاري إضافي من شأنه أن يمكنها من تحقيق المزيد من النمو وتوليد المزيد من فرص العمل

تطور فجوة تمويل التجارة الخارجية

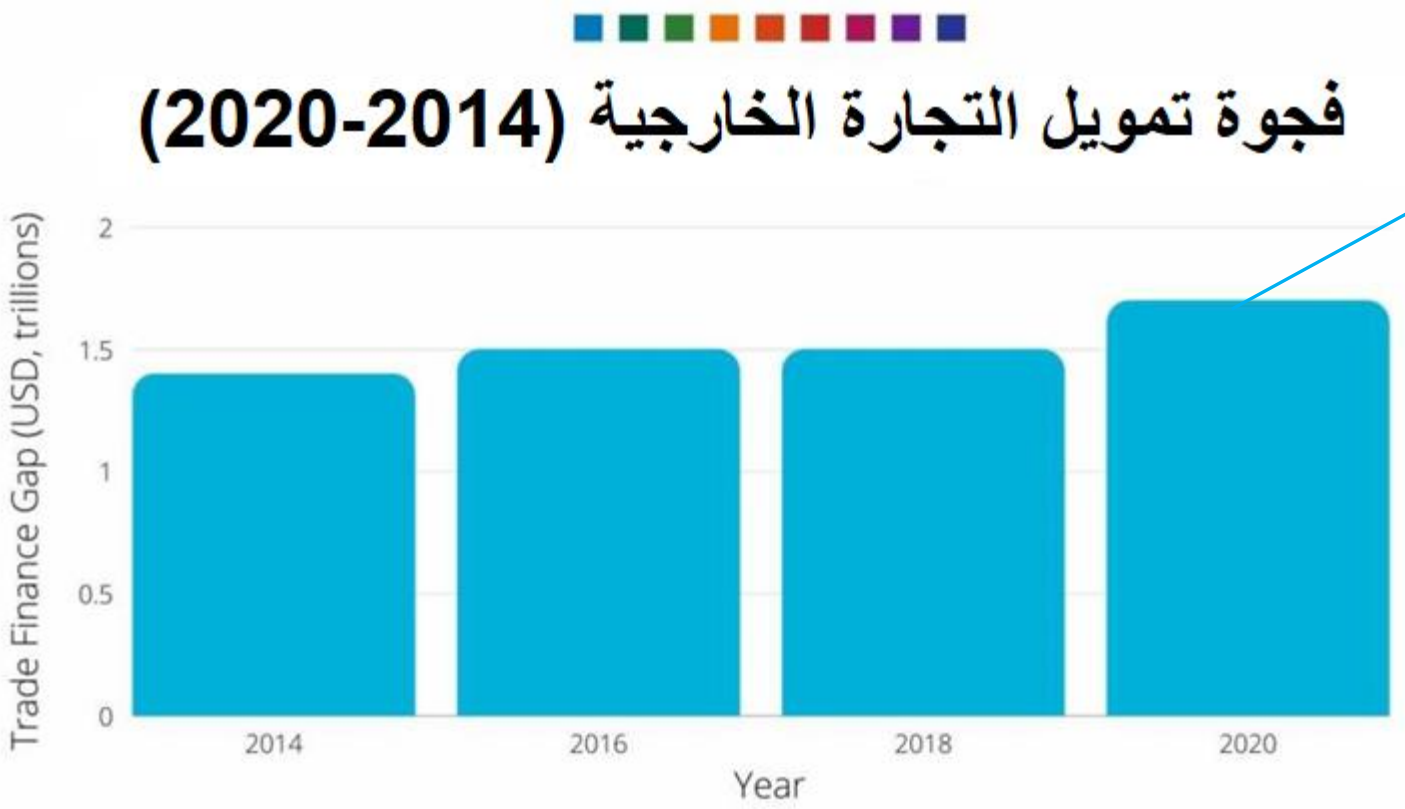

Source: ADB. 2021 Trade Finance Gaps, Growth, and Jobs Survey— Banks; and World Trade Organization. WTO Data.
https://www.tradefinanceglobal.com/posts/breaking-global-trade-finance-gap-hits-new-all-time-high-due-to-covid-19/

بلغت فجوة تمويل التجارة الخارجية أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 1.7 تريليون دولار في عام 2020، متجاوزةً أعلى مستوى سابق لها وهو1.5 تريليون دولار المسجل في عام 2018، وفقًا لتقرير جديد صادر عن بنك التنمية الآسيوي (ADB).

أبرز سمات فجوة التمويل

1. فجوة تمويل التجارة ليست موزعة بالتساوي جغرافيا، بل أن الدول النامية التي لديها أقوى الإمكانات للتوسع التجاري هي الأكثر معاناة حيث تقدر قيمة الفجوة في الاقتصادات النامية الآسيوية وحدها بنسبة 40% من إجمالي الفجوة القائمة على مستوى العالم.
2. تستحوذ أفريقيا والشرق الأوسط على نحو7% من فجوة تمويل التجارة وكانت المنطقة عام 2015 من أعلى المناطق عالميا في معدلات رفض معاملات تمويل التجارة قبل أن تتحسن في عام 2016، حيث بلغت نسب التمويل التجاري المقترح والمرفوض 13% و14% على التوالي مقارنة مع 14% و24% على التوالي عام 2015، مع الأخذ في الاعتبار أن نتائج الاستطلاعات الخمسة غير قابلة للمقارنة لاختلاف الوحدات المشاركة في الاستطلاع من عام إلى آخر.
3. استحوذت آسيا والمحيط الهادي على 46% من طلبات التمويل التجاري في العالم، وثلثها من آسيا النامية بما فيها الصين والهند، في المقابل استحوذت على 39% من التمويل المرفوض وخصوصا في أسيا النامية.
4. تعاني **الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر** في مختلف مناطق العالم وبنسبة اعلى في الدول النامية من صعوبات في تمويل تجارتها، وتشير البيانات إلى أن الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر تستحوذ على 12% من طلبات التمويل عالميا إلا أنها في المقابل تستحوذ على 22% من قرارات رفض التمويل، كذلك تستحوذ الشركات المتوسطة الحجم على 39% من طلبات التمويل و52% من قرارات الرفض، وهو ما يعني أن 74% من قرارات الرفض تخص الشركات المتوسطة و الصغيرة ومتناهية الصغر وفي المقابل تستحوذ الشركات متعددة الجنسيات والشركات الكبيرة على 48% من طلبات التمويل و26% فقط من قرارات الرفض.

أبرز سمات فجوة التمويل (1)

5. 36% من طلبات التمويل المرفوضة للشركات ناتجة إما عن انخفاض ربحية العملية (15%) أو نقص المعلومات والضمانات (21 %)، ويتم تمويلها فيما بعد من قبل جهات تمويلية أخرى غير التي قامت بالرفض وهو ما يشير إلى أن تلك الطلبات كانت صالحة للتمويل بشكل أو بآخر.
6. 60٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في الاستطلاع أفادت بانه عندما يتم رفض طلب تمويلها من قبل البنوك تفشل في تنفيذ العملية التجارية لان غالبيتها لا تسعى إلى تمويل بديل.
7. تواجه الشركات المملوكة للنساء رفضًا متكررًا لمقترحات تمويل التجارة الخاصة بها مقارنة بالشركات المملوكة للذكور بل أن شركاتهن اقل حظا بمقدار النصف تقريبا في الحصول على بدائل في القطاع المالي الرسمي رغم إنهن أكثر سعيا في الحصول على تلك البدائل .
8. 20٪ من جميع الشركات المشاركة في الاستطلاع استخدمت منصات التمويل الرقمي. وتعتبر نسبة 80 ٪ من البنوك المشاركة أن تطوير تكنولوجيا التمويل والحلول الرقمية من شأنها أن تساهم في خفض التكاليف، في المقابل لا يوجد دليل إحصائي على أن هذا الانخفاض يؤدي حتما إلى تمويل تجاري إضافي.
9. 38% من الشركات في أفريقيا والشرق الأوسط التي يتم رفض طلبات تمويلها لا تلجأ لمصادر بديلة في حين يلجأ 47% منها إلى التمويل غير الرسمي وهي اعلى نسبة عالميا في حين يلجأ 16% فقط لمصادر تمويل رسمية بديلة.
10. وفق مسح عام 2016 شمل 337 مؤسسة مالية تقوم بتقييم طلبات التمويل التجاري في آسيا والمحيط الهادي يتضح أن الفجوة توزعت بنسبة 56٪ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و44٪ للشركات الأخرى.

أسباب فجوة تمويل التجارة

1. **تحديات تتصل بطبيعة الشركات:** تواجه بعض الشركات وخصوصا الشركات الصغيرة والمتوسطة تحديات في الحصول على تمويل لتجارتها لأسباب عديدة منها: صعوبة بناء علاقة بالبنوك الفاعلة في تمويل التجارة وتوثيق معلوماتها بالجهاز المصرفي أو الحصول على اعتراف دولي بجدارتها الائتمانية، وعدم كفاية الضمانات التي تقدمها وغيرها من العوامل التي ترتبط بصلاحيتها للحصول على التمويل .

2. **تحديات ذات علاقة بجهات التمويل**: قواعد متطلبات رأس المال وسلامة معاملات التمويل وتشددها أحيانا قد يحول دون قبول العديد من العمليات الصالحة للتموي؛ عدم الرغبة في تحمل مخاطر تمويل التجارة لاسيما وان المخاطر الائتمانية للمستورد ستكون مصدر قلق لبنك البائع المصدر لخطاب الاعتماد، ومصدر قلق أيضا للبنك المعزز لخطاب الاعتماد؛ نسبة من البنوك وخصوصا في الدول النامية صغيرة وقليلة الخبرة والمعرفة وعالية التكلفة وليس لديها أدوات ووسائل متنوعة للتمويل التجاري.

3. **تحديات البيئة التنظيمية المحلية**: ظروف الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الكلي وطبيعة القيود التنظيمية المفروضة على معاملات التجارة الخارجية وتمويلها والقدرة على استخدام أدوات مثل التخصيم والتأمين على ائتمان التجارة وغيرها.

4. **تحديات البيئة التنظيمية الدولية**

تنبع تلك التحديات في معظمها من الاتفاقيات الدولية والإجراءات متعددة الأطراف على المستويين الدولي والإقليمي ذات الصلة بعملية التمويل وأبرزها ما يلي:

- الشروط والقواعد الإضافية والمتجددة في تدقيق المعاملات التجارية وفق قواعد سلامة المعاملات ومحاربة غسيل الأموال وقواعد بازل وغيرها من ضوابط التحويلات المالية الجديدة مما زاد عدد الدول أو المناطق أو الجهات المستثناه من.
- اختلاف القوانين واللوائح والإجراءات بين البنوك والتي لا يتم تنسيقها في كثير من الأحيان بين الجهات القضائية بين البلدان، وهنا يقترح إنشاء هيئة تنظيمية عالمية في هذا القطاع.
- تأثر التمويل بمعدلات نمو التجارة ووجهاتها الجغرافية وهيكلها السلعي وتغيير سلاسل التوريد والحاجة لمزيد من الوقت لبناء علاقات تمويل مع الأطراف الجديدة.
- أسواق التمويل في الدول النامية غالبا ما تعاني من احتكار مصارف محدودة لتمويل التجارة الدولية والتركيز على الشركات المحلية الأكثر جدارة بالثقة وذات التوجه الدولي خصوصا وان كثافة البنوك في الدول النامية أقل من المتوسط العالمي.

نقاش حول كيفية الحد من تعاظم فجوة تمويل التجارة الخارجية في الدول العربية مع الوقوف عند حلول تم اعتمادها في بعض الدول